

Abstract:

This study aims to highlight the dangers of illegal immigration and its impact on the security aspect, as one of the new threats that have emerged significantly during this period, which touches the reference values of security in its various dimensions. In addition to the increase in the number of Algerians who are migrating illegally abroad, this constituted a set of negative repercussions that contributed to the impact on the Algerian people.

keyword : The concept of security; security levels; security dimensions; illegal immigration .

مقدمة :

ساهمت التحولات الكبرى التي شهدتها العالم مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة في تغير مضمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، من بينها مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على المدلول التقليدي العسكري بل تعداه إلى المدلول الاجتماعي (الأمن الاجتماعي) بفعل التغير في طبيعة وبنية التهديدات، من خلال ظهور ما يعرف بالأخطار الجديدة التي أضحت تشكل تحدياً لأمن المجتمعات السياسية الحديثة، فالمؤشر الديمغرافي أصبح يشكل أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمدلوله الحديث والموسع، بحكم الهواجس التي أضحت تنتاب دول الشمال جراء أمواج الهجرة الوافدة من الجنوب.

الهجرة غير الشرعية من الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني جديد يمس قيم الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده

المختلفة وعلى رأسها الأبعاد المجتمعية، و يعد الإتحاد الأوروبي أحد أهم الفواعل الجديدة المعنية أكثر بهذه الظاهرة وتجلت معالم هذا التهديد بشكل ملحوظ في خطاب النخب الأوروبية في العديد من المناسبات أين دعمتها جملة السياقات وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ يلاحظ أن هناك تعاملات مختلفة حول هذا الموضوع عبر ثلاثة مستويات من حيث الدول الأوروبية فرادى، ومن حيث الإتحاد الأوروبي كتكتل، ومن حيث البعد الخارجي لهذا الأخير.

I. إشكالية الدراسة:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر الإنسانية التي أخذت حيزا واسعا من النقاش والجدل العلمي، وتعتبر أيضا محور التعاون الدولي والإقليمي الهادف إلى مواجهتها والتصدي لها، وكذا هي من الظواهر المعقدة التي تمتاز بصفة العالمية وهذا ما جعلها تتحول من ظاهرة اجتماعية إلى مسألة أمنية تشكل تهديد أمني لاستقرار الدول بما فيها دولة الجزائر هذا من جهة وتهديد الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن للهجرة الغير شرعية أن تؤثر على الأمن الجزائري؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأسباب والعوامل الدافعة للهجرة الغير شرعية.
- ما هي آثار الهجرة الغير شرعية على مستويات الأمن في الجزائر؟
- وما هي انعكاسات الهجرة الغير شرعية على الأمن في الجزائر؟
- وما هي الاستراتيجيات المعتمدة للتصدي للهجرة الغير شرعية في الجزائر؟

II. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى اهتماماً أكاديمياً من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب (اقتصادية، سياسية، اجتماعية).

أما الأهمية العملية فتتمثل في معرفة التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن في الجزائر، ومحاولة دراسة مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل التصدي لها.

III. التأسيس المفاهيمي للأمن: يحتل الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية لأنه يشكل ضرورة أساسية تسعى لها جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي ويأتي على رأس أولويات السياسات الوطنية لتحقيق المصلحة الوطنية داخليا وخارجيا، فالأمن أساس الاستقرار والتطور ومن دعائم تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يستوجب ضبط عناصره بالتطرق إلى تعريفه.

1. مفهوم الأمن: يعتبر الأمن من بين أصعب المفاهيم التي تتناولها البحوث العلمية بالدراسة والتحليل، فهو أحد المصطلحات التي ليس من السهل إيجاد تعريف محدد لها وهذا ما نلاحظه من خلال التعريفات التي سنتعرض لها.

1.1 الأمن لغةً: مصدره أمن يأمن أمانا، ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به، ويقال أمنت غيري بمعنى الأمن والأمان. (ذياب موسى البدائية، 2011، ص21).

2.1 الأمن اصطلاحاً: قبل التطرق إلى مفهوم الأمن اصطلاحاً وجب الإشارة إلى غياب الإجماع بين الدارسين والباحثين حول معناه وهو ما أشار إليه الأستاذ باري بوزان في قوله: " إنه مفهوم معقد ، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، والانهاء بالغموض والاختلاف الذي (سليمان عبد الله الحربي، 2008، ص1) يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"، وهو ما يدفعنا إلى عرض جملة من التعاريف.

أ. أنولد والفرز (Wolfers Arnold): " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر." (وهيبة تباتي، 2014، ص21)

ب. روبرت ماكنمارا (Macnamara Robert) أعطى نظرة شمولية للأمن بقوله " لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل". (هايل عبد المولى طشطوش، 2012، ص19).

2. مستويات وأبعاد الأمن: ذكرنا سابقا أن مفهوم الأمن تعرض لجملة من التغيرات بحيث أعيد النظر في مفهومه ليشمل جوانب عديدة اقتصادية سياسية واجتماعية مما جعل التعامل معهما كمصادر تهديد يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة. من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن بالإضافة إلى أن التحول في مفهوم الأمن أدى إلى التوسع في أبعاده بعد أن كان يقتصر على البعد العسكري أصبح يشمل أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية.

1.2 مستويات الأمن: هناك أربع مستويات للأمن "الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي والأمن الإنساني".

1.1.2 الأمن الوطني: يتركز المستوى الوطني على أمن الدولة في إطار حدودها ويتضمن التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل الاستقرار والحماية. (معاذ البطوش، 2012، ص40)

يقصد به أيضاً أمن الدولة الوطنية وقدرتها على الدفاع على استقلالها واستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية لها كما تحددها بإرادتها. (هشام محمود الإقداحي، 2009، ص64)

إن مفهوم الأمن الداخلي - تقليدياً - يتضمن احتواء عناصر عدم الأمن ومكافحة الهدم الداخلي وأعمال التخريب فالدولة تكون بأمان عندما تكون التحديدات الداخلية قدمت السيطرة عليها بدون أضعاف المبادئ أو بنى مؤسسات النظام السياسي. (ثامر كامل الخرزجي، 2005، ص329).

فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول دور السلطة السياسية في تحقيق الأمن التي بدورها تلعب دورين الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع، ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم أمّا الدور الثاني فيركز على مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة على جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تسبب في حالات الأمن .

من هنا يتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين لتحقيق الأمن الداخلي بدرء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتهدد أمن مواطنيها ومن جهة أخرى تطوير سياسات أمنية من شأنها الحفاظ على الأمن الداخلي، وتجدر الإشارة إلى أن التخطيط الإستراتيجي الدقيق والقدرة على الفعل الهادف في المجال الأمني فضلاً عن متانة البيئة الداخلية المتطلبية إشاعة العدالة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص كلها عوامل تجعل من المجتمع عصي الاستجابة للتحديات وفرص ضمان أمنه الداخلي متوافرة بشكل أكبر. (ثامر كامل الخزرجي، 2005، ص330).

2.1.2 الأمن الإقليمي: يقصد به تكافل مجموعة من الدول التي يجمع بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، (معاذ البطوش، 2012، ص42) وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية أو عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي، ولقد ظهر هذا المصطلح في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتهي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواتها لتحقيق الاستقرار والأمن في محيط الإقليم بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة المهتدة له، وقد انتشر استخدام هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية بظهور الإتحاد الأوروبي وهي منظمة أوروبية تضم معظم الدول الأوروبية كان أساس نشأتها اقتصادي أولاً ولكن فيما بعد تطورت إلى سياسات أمنية مشتركة لمواجهة الأزمات. (هايل عبد المولى طشطوش، 2012، ص24)

3.1.2 الأمن الدولي: الأمن الدولي كمفهوم يمثل جميع المحاولات المبذولة على الصعيد الدولي والرامية إلى ضمان الأمن الخارجي لمجمل الدول، وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انتهاء

الحرب الباردة وظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية، تشكل ما يعرف بالجماعة الدولية الحديثة، (ثامر كامل الخزرجي، 2005، ص333). جعل من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد الأمن الوطني فقط بل تهدد أمن جميع الدول مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي العابر للقارات والأمراض الفتاكة. إذن فالمقصود بالأمن الدولي ارتباطه بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي (لخميسي شبيبي، 2010، ص28) ، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل فيما بين هاته الوحدات وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها نظام الأمن الجماعي الذي يساعد على مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، وقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم. (لخميسي شبيبي، 2010، ص29)

أساس الأمن الدولي يتمثل في وضع العدوان أمام قوى دولية متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تفق وراءه. يمكن القول بأن الأمن الدولي: " هو النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"(وهيبة تباتي، 2014، ص45) ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تقني ووسائله وغاياته ووثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.

4.1.2 الأمن الإنساني: تعود بدايات الحديث عنه إلى فترة الحرب الباردة، ففي عام 1966 طرح بلاتز رؤيته حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني: بعض التأمّلات"، وقد أكد فيه أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين وهو ما مثل تحدي على المستوى النظري للفكر التقليدي القائم على محورية أمن الدولة، وأي فرد داخلها (خديجة عرفة محمد أمين، 2009، ص22) لكن لم يبرز المصطلح ويأخذ

الاهتمام اللازم إلا بعد نهاية الحرب الباردة مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، لا سيما بعد انتشار الصراعات المحلية داخل الدول وما انجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، هناك تعريف للأمن الإنساني لجورج ماكين " : في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على حماية الأفراد فلن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسة ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.... الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير المهيكل الذي يتوافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل: الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية". (خديجة عرفة محمد أمين، 2009، ص34)

أما مفوضية الأمن الإنساني فعرفته بأنه: " حماية الحريات الحيوية أي أنه يعني حماية الأشخاص الذين يتعرضون للتهديدات والمواقف الخطرة وذلك ببناء تطلعاتهم وقدراتهم، وهو يعني كذلك خلق النظم التي توفر للناس المقومات الأساسية لسبل العيش والبقاء والكرامة. كما يرتكز الأمن الإنساني على عدة مرتكزات أهمها:

هناك إجماع على اعتبار الفرد وحدة التحليل عوضاً عن الدولة وهذا ما يعطي انطباع أنه هناك تغيير في طبيعية الأمن، وهذا بانتقاله من الدولة مركز التفاعلات الدولية إلى واقع يحكمه مبدأ عولة الأمن وهذا تزامناً مع تعاضم التهديدات وأخذها طابع اللاقطرية.

مفهوم الأمن الإنساني يخضع لمبدأ التأثير المتبادل والعولة ما أدى إلى شارع وتيرة انتشار الأخطار التي تهدد الفرد، حيث أصبح من المستحيل حصرها في نطاق جغرافي محدد، مما أدى لوصفها بأنها أخطار عابرة للقارات وهذا لاتساع مجال تأثيرها خارج نطاق الدولة القطرية وهذا ما أدى إلى قناعة مفادها أنه من المستحيل مواجهة هذه الأخطار بصفة منفردة.

يركز الأمن الإنساني على العمل الوقائي وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي جاءت بها الأمم المتحدة من أجل وضع تدابير فعالة للحد من الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني.

IV. التأسيس المفاهيمي للهجرة الغير شرعية: إن مفهوم الهجرة غير الشرعية

مفهوم معقد ينطوي على العديد من الدلالات المختلفة وهو ما يستدعي ضبطه

بالتطرق إلى تعريفه والأطر النظرية المفسرة له وكذا إلى محددات الهجرة غير الشرعية والتي تشمل خصائصها وأنواعها وأشكالها.

1. تعريف الهجرة الغير شرعية: باعتبار الهجرة غير الشرعية جزءاً من الهجرة بصفة عامة كان لابد من الوقوف على تعريفها كمصطلح عام ثم التدرج إلى تعريف الهجرة غير الشرعية.

1.1 تعريف الهجرة لغة: اشتق لفظ الهجرة من فعل تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، ففي لسان العرب ابن منظور جاء أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ، نقول هجر المكان أي تركه، ولا يبعد معنى الهجرة في اللغات الأجنبية عن دلالاتها في المعاجم العربية ففي القواميس الفرنسية مثلاً الهجرة يقصد بها الإتيان من بلد إلى آخر بنية الإقامة والاستقرار فيه. (فريد أمعضشو، 2013، ص112)

وفي اللُّغة الإنجليزية نجد **Immigration, Immigrant, Immigrate** بمعنى يهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذه مقراً دائماً.

2.1 اصطلاحاً: فتعاريف الهجرة تختلف وتعدد نظراً لتعدد جوانبها وأغراضها ووفقاً لذلك يمكن عرض جملة من التعاريف: ففي علم السكان تعرف بأنها: "الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً " (عبد القادر رزيق المخادمي، 2012، ص15)، وهنا نلاحظ أن هذا التعريف يتمحور على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل للمهاجر.

أماً في القانون فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد الإقليمي دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى، وهناك تعريف آخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً دائماً (أحمد رشاد سلام، 2010، ص203)، تتنوع الهجرة إلى عدة أنواع ويمكن تصنيفها إلى 04 أصناف فبحسب المكان ينتج لنا هجرة داخلية وأخرى خارجية فالأولى عبارة عن انتقال الأفراد

والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد وفي المقابل توجد هجرة خارجية تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى بلد آخر وهناك صنف آخر بحسب إرادة القائمين بها ينتج عنها هجرة إرادية وأخرى قسرية، وتصنيف ثالث حسب الزمان الذي تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة أما الصنف الأخير فهو بحسب مشروعيتها هجرة شرعية وأخرى غير شرعية. (عبد القادر رزيق المخادمي، 2012، ص37-38)

3.1 الهجرة الشرعية: هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشرعية المتعامل بها دولياً والمتطلبية وفق قانون كل دولة على حدى (أحمد رشاد سلام، 2010، ص205) أيضاً هي التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية (عثمان حسن محمد نور، 2008، ص17)، ويمكن القول بأنها تلك الهجرة التي تتم وفق القانون الدولي للهجرة بحيث يتم الدخول إلى بلد معين وفقاً لإجراءات قانونية معينة بحيث يصبح هذا الدخول قانوني وبصفة علنية وواضحة.

4.1 الهجرة غير الشرعية: يجب أن نشير في البداية إلى أن الهجرة غير الشرعية يرمز إليها بعدة مصطلحات منها الهجرة غير القانونية وهي تسمية تدل على أن هذا النوع من الهجرة يتم بطريقة تخالف القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وخروجهم ويترادف هذا المصطلح مع الهجرة السرية التي تنبع من الطابع السري الذي يميز طريقة دخول المهاجر إلى دولة المقصد وكذا الحالة التي يعيش فيها، سوف نورد أهم التعريفات لنصل في الأخير إلى تبني تعريف شامل للهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً. (هشام صاغور، 2010، ص88)، وتعرف أيضاً بأنها: "تعنى أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممراً للوصول إلى دولة أخرى (سهام حروري، 2012، ص346). وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية أو غير الشرعية: "بأنها ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن

طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعد شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقته على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد" (عزت محمد الشيشيني، 2010، ص139)، كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر 2005 مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة وأيضاً المهاجرين ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم (Rapport de la Commission mondiale de les Migrations Internationales, 2005, p35) كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من أقاليم دولية عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة، أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتماماً على الوجود أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادماً من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصداً الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناطق التأثير لديها هو الوجود على أراضيها. (عزت محمد الشيشيني، 2010، ص140)

2. أنواع الهجرة الغير شرعية: هناك نوعين أساسيين للهجرة غير الشرعية هما: الهجرة غير الشرعية المباشرة والهجرة غير الشرعية غير المباشرة، سنحاول شرحهما بإيجاز.

أولاً: الهجرة غير الشرعية المباشرة:

نقصد بها تلك الهجرة التي تتم بطريقة مباشرة بين دولتين فقط وهما الدولة المنشأ أو الأصل والدولة المقصد، أي دون أن يمر المهاجرون السريون بالدولة العبور فيمكن نذكر مجموعة من الحالات التي يستعملها هؤلاء المهاجرين للوصول إلى دولة المقصد- قد يستعمل المهاجرون غير الشرعيين الحدود البرية ويدخلون البلد المقصد بطريقة غير قانونية سواء عن طريق استعمال الوثائق المزورة والدخول من المعابر القانونية على الحدود -أو عن طريق التسلسل عبر كامل الحدود مستعملين بذلك كافة الوسائل المتاحة لذلك-وقد يستعين المهاجرون غير الشرعيين بجماعات تهريب المهاجرين سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو. (رؤوف منصور، 2014، ص24)

ثانياً: الهجرة غير الشرعية غير المباشرة:

يقصد بها مجموعة المهاجرين السريين التي تنطلق من البلد المنشأ وتعتبر بطريقة غير قانونية دولة العبور من أجل البقاء فيها لمدة معينة بهدف الوصول إلى الدولة المقصد بطريقة غير قانونية مستعملين لذلك مختلف الطرق البرية التي قد تعبر دولة أو مجموعة من الدول، إذأ هي عبارة عن عملية اختراق غير قانونية لحدود دولة أو العديد من دول العبور أي دخول غير قانوني بهدف دخول آخر غير شرعي للدولة المقصد وتتميز الهجرة غير المباشرة أو العابرة بما يلي: هي عبارة عن دخول أو اختراق غير شرعي لحدود بلد العبور انطلاقاً من البلد المنشأ، بهدف التخطيط والبحث عن سبل الدخول غير القانوني أو إقامة غير شرعية في بلد المقصد أي بمعنى أن تتم هذه الهجرة السرية بين أكثر من ثلاث بلدان وتتم كذلك بشكل فردي أو جماعي إما إرادياً أو قسراً ضمن شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتي توفر أطول مدة ممكنة من الإقامة غير القانونية في الدولة العبور أو الدولة المقصد. (رؤوف منصور، 2014، ص25)

V. أثر الهجرة غير الشرعية على مستويات الأمن في الجزائر: الهجرة غير الشرعية لها آثار وانعكاسات على أمن الأفراد والمجتمع وعلى أمن الدولة ككل هذه الانعكاسات تؤثر سلباً على الدول بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة ويمكن أن نذكر هذه الآثار والانعكاسات فيما يلي:

1. أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد:

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات التي لها علاقة بظاهرة العوامة والتي أصبحت تتميز بالسرعة في الانتقال وارتباطها بالجريمة المنظمة إذ أنها تهدد الأمن الإنساني للمواطنين الذي يشمل الأمن الصحي والأمن الشخصي والأمن الاقتصادي، فيما يخص أثرها على الأمن الصحي للمواطنين يمكن القول بأن المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدراً لنشر الأوبئة والأمراض المعدية (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، 2008، ص 83).

فهم يعيشون بطريقة سرية داخل الجزائر ويتربون من الرقابة والعلاج الصحي خوفاً من الطرد والترحيل وهذا ما يصعب عملية الكشف المبكر للأمراض المعدية وعلاجها أو الوقاية منها، إنَّ علاقة الهجرة غير الشرعية بالتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وكذلك المخدرات يساهم في تهديد أمن المواطنين حيث تساهم بنشر الأمراض الخطيرة كمرض نقص المناعة وهذا راجع إلى أن بعض المهاجرين غير الشرعيين يشتغلون في أعمال غير مشروعة تساهم في تفشي هذا النوع من الأمراض والملاحظ هو ارتباط الهجرة غير الشرعية بتجارة المخدرات وتفشيها وعلاقتها بارتفاع نسب الإدمان على هذه المادة لأنه في أغلب الأحيان يلجأ المهاجرون غير الشرعيين إلى الاستغلال في بيع المخدرات أو حتى إدخالها معهم بصفة سرية إلى الدولة، أما فيما يخص الأمن الشخصي أو الفردي للمواطنين فالهجرة السرية تعتبر تهديداً للأمن الشخصي وذلك عندما ترتبط بمختلف أشكال العنف المادي التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين ضد المواطنين وكذلك نظراً للترابط الوثيق بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب إذ يتورط المهاجرون السريون في جرائم خطيرة مرتكبة ضد الأشخاص وهذا راجع إلى القيود التي تفرض عليهم إذ يحرمون من مناصب العمل ومن حقوقهم الإنسانية مما ينقص من كرامتهم ويصعب ظروف معيشتهم فيتوجهون تحت تأثير الفقر والتمييز إلى ارتكاب جرائم مثل: السرقة والاعتداء الجسدي على المواطنين وتوجد دراسات تثبت أن تهميش المهاجرين غير الشرعيين يشكل ثلث الأسباب التي تزيد من ارتكاب الجرائم وأن هناك علاقة بين الذين رفض لجوؤهم وبين ارتفاع معدلات الجريمة، الهجرة غير

الشرعية تمثل تهديداً لأمن المواطنين لأن المهاجرين السريين قد يعتمدون إلى القيام بجرائم تعرض أمن الأفراد إلى خطر، مما يصعب عملية إدماجهم في المجتمع، كما تؤثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي للأفراد والمواطنين من خلال تهديد الأمن الوظيفي بسبب تواجد اليد العاملة الرخيصة من العمال المهاجرين غير الشرعيين، بحيث تؤثر على الأمن الاقتصادي للمواطنين سلباً وذلك لأنها تسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين كما تخل باليات سوق العمل وهذا بسبب كثرة العمالة غير الشرعية المتسللة للدولة والتي تسرق وظائف المواطنين وتقيد حقهم في العمل وتشكل نوعاً من الضغط الزائد على المرافق العمومية والخدمات الأساسية مما يعود سلباً على الرفاه المعيشي للمواطن، كما يتورط المهاجرون السريون في جرائم غسل الأموال التي تؤثر على الأخرى على اقتصاد البلد (أحمد رشاد سلام، 2010، ص203)،

وهناك مشكلة أخرى وهي عدم الاستقرار في العمل بحيث يمكن أن يعوض المهاجرون العمال المواطنين مما يؤثر سلباً على مستوى معيشتهم ويرفع معدلات الفقر لدى المواطنين إذ يقبل المهاجرون غير الشرعيين العمل بأقل أجر في الوظائف الزراعية أو الصناعية، وبسبب البطالة وعدم الاستقرار في العمل الناتج عن سرقة الوظائف من قبل المهاجرين غير الشرعيين تتأثر قدرة المواطنين على تلبية حاجياتهم الأساسية كما تساهم الهجرة غير الشرعية في خفض معدلات الأجور في الدولة وهذا راجع لكونها عمالة رخيصة مستهدفة من قبل بعض القطاعات المتعلقة بأعمال البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية، كما أشرنا سابقاً تساهم الهجرة غير الشرعية في رفع معدلات البطالة وتخفيض مستوى الدخل وتشكل ضغطاً على مستوى المعيشة لدى المواطن و الهجرة غير الشرعية لها أثر سلبي على الأفراد من الناحية الاقتصادية حيث أن عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عند قيامها بغسل الأموال المتحصل عليها من تجارها غير المشروعة فإنها لا تدفع ضرائب على تلك الأموال المبيضة مما يؤدي إلى حرمان الدولة من الموارد المالية التي يمكن توظيفها في مشاريع عامة وأخرى استثمارية وهذا ما يعود بالسلب على المواطنين، كما يمكن أن يستفيد المهاجرون غير الشرعيين ممن البرامج الاجتماعية والاقتصادية في إطار ما يسمى

بالمساعدات الإنسانية داخل الدولة من دون المساهمة في دفع الضرائب وبرامج الميزانية وهذا ما يؤثر سلباً على المواطنين باعتبارهم يدفعون ضرائب الدولة بحيث يذهب جزء منها إلى مساعدة هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وبالتالي التأثير على الدخل الفردي للمواطنين بطريقة سلبية تؤثر على الناتج الوطني الإجمالي للدولة، إنَّ تأثير الهجرة غير الشرعية على أمن الأفراد يتركز أساساً في الجانب الاقتصادي والصحي وخطورة الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على أمن المواطنين. (أحمد رشاد سلام، 2010، ص243)

2. أثر الهجرة غير الشرعية على أمن المجتمع.

الهجرة غير الشرعية لها أثار على المجتمع من خلال تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيين الحصول على وثائق إدارية مزورة للبقاء في الدولة وهي كذلك تهدد الأمن الثقافي من خلال خلقها لأقليات ثقافية دخيلة على المجتمعات وتطرح مشكلة التنوع الثقافي داخلها. إنَّ الهجرة غير الشرعية تشكل تهديداً للمجتمع فهي منتجة لأقليات عرقية وثنوية مختلفة عن تلك الموجودة فيه، فتزايد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يخلق مجتمعات صغيرة تعيش في الظل على شكل أقليات تطرح فيما بعد على المجتمعات والدول إشكالية الاعتراف بها، بحيث تعتبر الهجرة غير الشرعية مهدد للثقافة القومية وهذا ما يصعب إدماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم وثقافتهم التي تكون ثقافات جديدة في المجتمع مبنية على أسس عرقية ولغوية ودينية من الصعب الاعتراف بالاختلاف الثقافي الموجود في هذه الجماعات (أحمد رشاد سلام، 2010، ص243).

نظراً للأعداد الكبيرة من المهاجرين السريين في الدول والمجتمعات فإن هذا الأمر أصبح يشكل تهديداً لهوية المجتمع بسبب تأثيرها على الهوية اللغوية والعرقية والثقافية والدينية للمجتمع من جراء الأنماط الحياتية الجديدة والتناقضات في السلوكيات الاجتماعية مما يخلل الاستقرار الاجتماعي (رؤوف منصور، 2014، ص135)، إنَّ معاناة المهاجرين السريين من ظاهرة الاغتراب في المجتمع الجديد بسبب عدم شعورهم بالانتماء والولاء له يتسبب في زعزعة استقرار المجتمع نتيجة للعزلة التي

يعاني منها هؤلاء المهاجرين السريين وهذا ما يقودهم إلى الجريمة والانجراف والقيام بأعمال تخريبية.

3. أثر الهجرة غير الشرعية على أمن الدولة:

الهجرة غير الشرعية لها انعكاسات على الدولة سواء كانت الدولة مستقبلة أو بلد عبور ولكن يختلف التأثير بشكل متفاوت فهي تؤثر على الأمن الوطني داخل هذه الدول وذلك لارتباطها بجرائم أخرى مثل تهريب المهاجرين، المخدرات، الإرهاب ونظراً لطابعها الدولي نتيجة للعولمة وسرعة وسائل النقل فإنها أصبحت تهدد الأمن في العديد من الدول، ومن بينها الجزائر.

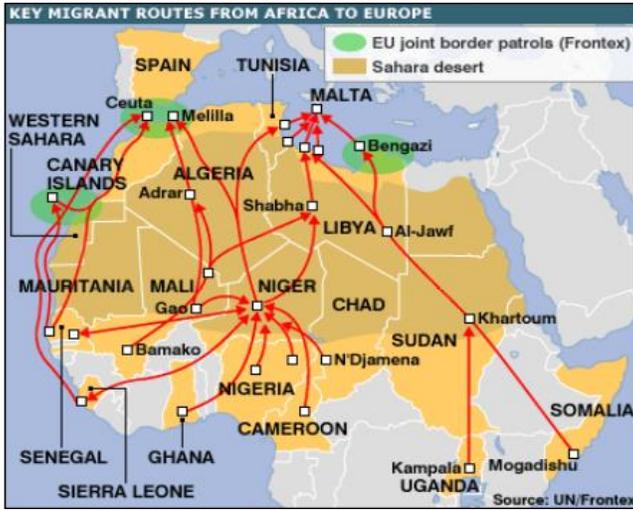
إن ارتباط الهجرة غير الشرعية بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين وتجارة المخدرات جعل من الهجرة السرية خطراً أمنياً يهدد استقرار الدولة بحيث نتيجة لانعدام الأمن النسبي لها جعلها مناخاً جيداً تنشط فيه شبكات الجريمة وتهريب المهاجرين والمخدرات بالإضافة إلى شساعة الحدود البرية والبحرية وعدم قدرة الدولة على ضبط حدودها بسبب عدم حيازتها للإمكانيات المادية والتكنولوجية المتطورة التي تمكنها من الحد هذه الظاهرة.

الهجرة غير الشرعية لها علاقة بالأمن فهي تعتبر تهديداً للأمن الدولة وذلك لأنها مرتبطة بمفهوم الخطر وتزايد نسبة الجريمة عند المهاجرين غير الشرعيين من خلال تورطهم في ارتكاب سلوكات إجرامية ضمن العصابات التي يكونها الناشطون فيها(عبد الله سعود السراي، 2010، ص115) ويبرز التأثير السلبي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ما يلي:

-العلاقة الموجودة بين الإرهاب والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، حيث أنه هناك تواطئ فيما بين الإرهابيين والمهربين في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن وكذا استخدام المهاجرين غير الشرعيين في نشاطات إرهابية تهدد الأمن والاستقرار -إن للهجرة غير الشرعية مجموعة من الآثار الاجتماعية التي تظهر على مستوى الدولة وذلك نتيجة للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ونتيجة للتنوع الديني المختلف عن ذلك الموجود في الدولة فأفواج المهاجرين غير الشرعيين هم من

عرقية وديانات مختلفة قد تسبب مشكلات الهوية الثقافية وتراجع في القيم والمبادئ الأصلية للدولة - يمكن اعتبارها أيضاً تهديداً للأمن الوطني من خلال إمكانية زرع عناصر وعملاء وسط المهاجرين منتسبة إلى خلايا إرهابية تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني بإحداث مشكلات أمنية، كما أن الهجرة غير الشرعية تكبد الدولة أعباء مادية كبيرة لملاحقة واحتجاز وتسفير المخالفين وإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية وهذا ما يؤثر على الجانب الاقتصادي. (أحمد رشاد سلام، 2010، ص250)

شكل رقم 01: مسار المهاجرين غير الشرعيين بمنطقة الصحراء الكبرى نحو أوروبا.



Source : <http://newsing.bbc.co.UK.media/images/4245300/gif/42453786>

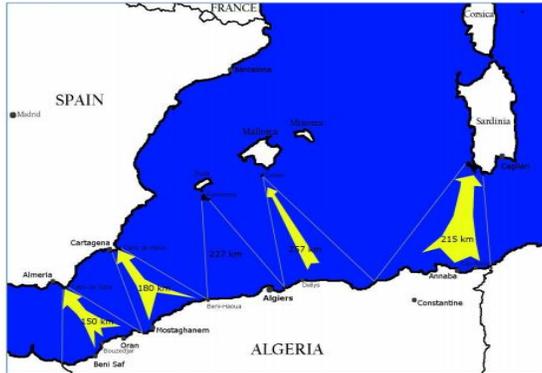
VI. استراتيجيات التصدي للهجرة الغير شرعية في الجزائر: وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الهجرة غير الشرعية تتمحور حول ثلاث عناصر رئيسية أمنية إستراتيجية قانونية إستراتيجية اقتصادية.

1. إستراتيجية أمنية: إن الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالا ذو أهمية بالغة وخاصة لمصالح الأمن، كذلك شساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرضت على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود من بين هذه الوحدات الأمنية نذكر ما يلي:

1.1 مجموعة حراس الحدود (GGF): هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين أو المهاجرين غير الشرعيين، وتمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأشخاص من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.(فتيحة كركوش، 2010، ص55)

2.1 حراس السواحل: هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساساً بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبوأخر الأجنبية، حيث أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

شكل رقم 02: نقاط مغادرة قوارب الحرقة في المسالك البحرية انطلاقاً من الجزائر.



المصدر: فرقة حرس السواحل لولاية مستغانم.

3.1 مصالح شرطة الحدود: لمصالح شرطة الحدود دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية البحرية والجوية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة أساساً بالمهام التالية:

- (1) مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
- (2) مكافحة الآفات الإجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهرب.
- (3) مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.
- (4) ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة. (الأخضر عمر الدهيمي، 2010، ص18)

كما تتكفل بالأجانب وتقوم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة كما تقوم بالتعرف على المتواجدين مع المهاجرين غير الشرعيين، ونظراً لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCTC وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

1. مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
2. مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.
3. مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
4. مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
5. وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

إن هذه الوحدات الأمنية تساهم في تطبيق الإستراتيجية الأمنية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية (حرس

الحدود، الجمارك، الشرطة) باعتبار أن التعاون بين هذه الهيئات يسهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل وتهريب المهاجرين السريين.

كما تكثف الدولة من جهودها لتطوير الوسائل التكنولوجية المستخدمة في إصدار جوازات ووثائق السفر على نحو يجعلها مستوفية لأقصى ما يمكن من عناصر الحماية ضد التزوير وتزويد المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بما يساعد في تدعيم التنسيق بين المراكز المنتشرة على طول حدود الدولة بما يكفل عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية وإقامة مراكز انتظار للمهاجرين غير الشرعيين تحت رقابة الأجهزة الأمنية وفي هذا الصدد فقد قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص 56 مركز لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين يمكنون بها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بصفة مع اتفاقيات تتماشى مع سلطات بلدانهم. (www.alarabiya.net)

2. إستراتيجية قانونية: عملت الجزائر على اعتماد تشريعات وقوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتشدّد العقوبات بشأن مرتكبيها أهمها القانون رقم 09-01 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009م بنص المادة 175 مكر 01 الذي جاء تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني (عبد المالك صايش، 2011، ص12) وجاء في مضمون المادة مايلى: "دون الأخلاق بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى شهرين إلى ستة أشهر أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود" (عبد المالك صايش، 2011، ص13)

إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيّاً كانت الطريقة المستعملة في ذلك برأ أو بحر أو جواً وأياً كانت الوسيلة الاحتياطية المستعملة لتزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، في هذا الإطار لقد وضع المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية في مصاف الجنح وأفرد له نوعين من العقوبات أحدهما بدني وهو الحبس من شهرين إلى ستة أشهر والثانية مالية وهي الغرامة من عشرين ألف إلى ستون ألف دج والملاحظ أن مرد هذا التجريم هو القضاء على هذه الآفة بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة غير الشرعية عن طريق العقوبات، وفيما يخص العقوبات المالية فيمكن أن يحكمها إضافة إلى النطق بالعقوبة البدنية أو أن يتم النطق بها منفردة ويلاحظ أنها جاءت متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزوير الوثائق أو لحجز مكان في القارب المعد لاجتياز الحدود. كما نص المشرع الجزائري على تجريم تهريب المهاجرين بنص المواد 303 مكرر 30 إلى غاية 303 مكرر 41 من نفس القانون حيث أعطى تعريف لتهريب المهاجرين وقال بأنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو مجموعة من الأشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى. كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها الحبس لمدة تتراوح ما بين 03 سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بـ 300000 دج إلى 500000 دج وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهنية وذلك بعقوبة 05 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000 دج إلى 1000000 دج، حسب المادة 303 مكرر 31.

3. إستراتيجية اقتصادية: تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية باعتبارها أن العامل الاقتصادي يشكل أبرز أسباب الهجرة نحو الخارج وخصوصاً البطالة وعدم الحصول على العمل وبالتالي اختيار الهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الوضع الاقتصادي المزري وإيجاد فرص عمل في الخارج لتحقيق متطلبات الحياة وسعت الجزائر لمكافحة البطالة من خلال توفير مناصب تشغيل على أساس العقود للشباب وكذا أجهزة

تشغيل تقوم بتنمية ودعم التشغيل الذاتي أما فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس العقود فإنها تعمل على توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل والشباب طالبي العمل لأول مرة.

1.3 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: هذه الوكالة تقوم بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب والعرض) للوصول إلى أفضل تكامل بين الأليتين كما أنها تلعب دوراً استشارياً من حيث التشغيل والتأهيل وبالتالي: فإنها تشارك في العملية الحقيقية لخلق الوظائف بمعنى التسويق في مجال التشغيل. (رشيد ساعد، 2012، ص 99)

2.3 دعم ترقية الشغل المأجور: عن طريق تسهيل الاستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم في القطاع العمومي والخاص، حيث تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بالاتصال مع مديريات التشغيل الولائية لضمان تسيير ومتابعة وترقية ومراقبة هذا الجهاز ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج:

1- عقود إدماج حاملي الشهادات CID موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير والطور الطويل المدى وكذلك التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني).

2- عقود الإدماج المهني CIP موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني .

3- عقود تكوين إدماج CFI موجهة لطالبي الشغل بدون تكون ولا تأهيل يتم تشغيلهم في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط أو لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

3.3 برنامج عقود ما قبل التشغيل: نتيجة لتزايد خريجي الجامعات وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجهة للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات

الجامعية.(مدني شهرة، 2008، ص285) أما فيما يخص أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي فإنها تعمل على إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وجماعية قادرة على البقاء والاستمرارية من جهة، وعلى رفع المردودية لمختلف عوامل الإنتاج من جهة أخرى كما تساهم في خلق مناصب شغل للعديد من الشباب وبالتالي مكافحة البطالة ولعلّ أهم جهاز هو الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [ANSE] والتي تعمل على تقديم إعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بنسب فوائد مخفضة للذين يسعون إلى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الإستثمار التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمار وكذا تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وإحداث الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها.(مدني شهرة، 2008، ص290) وهناك أيضاً الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهو جهاز موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، يعمل هذا الصندوق على تدعيم الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونياً من أداءات التأمين عن البطالة ويساهم الصندوق في إطار مهامه وبالانصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني للترقية والتشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين وتقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.(مدني شهرة، 2008، ص294) ، كما يوجد أيضاً الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات ANDI وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني وتعتبر أداة أساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة وتشجيع الشباب من أجل الإستثمار وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية و التي تقدمها وتنعكس إيجابياً على إحداث مناصب شغل .

إن توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل يساهم في محاربة البطالة التي تعد سبباً رئيسياً للهجرة غير الشرعية، ومن جانب آخر نجد أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات كبيرة من أجل تحقيق التنمية التي تساعد على تحسين الظروف المعيشية وبالتالي التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فالجزائر قامت بإصلاحات في

مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث شكلت برامج التنمية المختلفة والتي كلفت 207 مليار دولار عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، فعلى مدى الفترة الممتدة بين 1999 و 2007 تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 04% إن اهتمام الدولة بالقطاع الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل البرامج التنموية الشاملة ساهم في محاربة الهجرة السرية.(محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ، 2010)

في إطار التنمية الإجتماعية وضعت الحكومة إستراتيجية وطنية لمكافحة الأمية والحد من الفوارق الجهوية ومحاربة الفقر والتمهيش وتطوير القطاع الصحي وتقوية الرعاية الصحية، كما عملت الدولة على الارتقاء بظروف الفقراء المعيشية عن طريق تطوير البنية التحتية في البيئة التي يعيشون فيها، إن تبني الجزائر لاستراتيجية اقتصادية قائمة أساساً على التنمية يعتبر توجهاً اتبعته للتصدي للهجرة غير الشرعية.

(<http://www.awsat.com>)

خاتمة:

ما يمكن التوصل إليه في الختام هو أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتحكم فيها مجموعة من الأسباب و الدوافع أمنية سياسة اقتصادية.....الخ غير أننا نميل إلى الرأي القائل بأن الدوافع الرئيسية للظاهرة هي ذات طابع اقتصادي لكونه يمثل أهم عامل للهجرة نحو الخارج بدافع إيجاد العمل وتحسين الظروف المعيشية.

إنّ الهجرة غير الشرعية تؤثر على العلاقات الجزائرية الأوروبية و ذلك لأنّ الجزائر تمثل منطقة عبور رئيسية يمر عبرها المهاجرون غير الشرعيون وبالخصوص المهاجرون الأفارقة للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط وهذا ما ساهم في التأثير على العلاقات حيث أن الدول الأوروبية أصبحت تحمل الجزائر مسؤولية عبور هؤلاء المهاجرين وتطالها بتشديد الرقابة على حدودها للحد من تدفقات الهجرة نحو أوروبا.

كما أن الهجرة السرية تؤثر على الأمن في الجزائر على مختلف المستويات فهي تؤثر على أمن الأفراد من خلال الأخطار الصحية التي تهدد الأمن الصحي كما تساهم في

رفع مستويات البطالة الأمر الذي يؤثر على الأمن الاقتصادي للمواطنين، وتؤثر أيضاً على أمن المجتمع نظراً للأعداد الكبيرة للمهاجرين السريين الذين يعتبرون الجزائر منطقة استقرار مما يشكل تهديداً على هوية المجتمع الجزائري خصوصاً في المناطق الصحراوية للبلاد، كما أنها تزيد من نسب انتشار الجريمة والمخدرات مما يؤدي إلى ظهور الآفات الإجتماعية في المجتمع، كما أنها تؤثر أيضاً على أمن الدولة ككل من خلال ارتباطها بشبكات تهريب المهاجرين والجرائم المنظمة كتهريب المخدرات وتزوير العملة الوطنية إلى جانب أن الاقتصاد الوطني يتأثر من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية لليد العاملة الوطنية كما أنها تكبد الدولة أعباء مادية كبيرة لمراقبة الحدود وتسفير المهاجرين غير الشرعيين إلى بلد الأصل مما يؤثر على الجانب الاقتصادي.

إنّ هذه التأثيرات تشكل تحديات أمنية خطيرة تسعى الجزائر إلى مجالتها من خلال تبني مقاربة متعددة الأبعاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تشمل مجموعة من الاستراتيجيات أبرزها الاستراتيجية الأمنية التي تتضمن تشديد رقابة الحدود وتطوير الوسائل التكنولوجية واستخدام الوسائل الحديثة ومكافحة شبكات التهريب كما اعتمدت على إستراتيجية قانونية تعلقت أساساً بإصدار إجراءات قانونية أهمها القانون رقم 09/01 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009 والذي جرم فعل تهريب المهاجرين وتضمن مجموعة من المواد حددت أنواع العقوبات المفروضة، كما اعتمدت الدولة الجزائرية أيضاً على إستراتيجية اقتصادية ركزت فيها على الشباب وتوفير مناصب الشغل لهم لمكافحة البطالة التي تعد عاملاً رئيسياً في الهجرة غير الشرعية وركزت على تحقيق التنمية كبديل للسياسات الردعية لأنها الحل الأمثل لمكافحة هذه الظاهرة.

❖ قائمة المراجع:

1. الدهيبي الأخضر عمر(2010)، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، الندوة العلمية حول،"التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
2. السراني، عبد الله سعود(2010)، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر والاتجار بهم.الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
3. المخادمي، عبد الرزيق(2012)،الهجرة السرية و اللجوء السياسي. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية..
4. الرياشي سليمان، فيلالي صالح و آخرون(1999)، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط02، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
5. الشيشني، عزت محمد(2010)، المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية : جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
6. المخادمي، عبد الرزيق(2012)، الهجرة السرية و اللجوء السياسي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. أمعشوشو، فريد(2013)، "الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة"، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد، 23.
8. البطوش، معاذ(2012)، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق و أثره على الأمن القومي العربي، دارالحامد للنشر و التوزيع، الأردن.
9. الإقداحي، هشام محمود(2009)،تحديات الأمن القومي (مدخل تاريخي سياسي)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
10. الخزرجي، ثامر كامل(2005)، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع، الأردن.
11. البديانة، ذياب موسى، الأمن الوطني في عصر العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

12. بن شهرة، مدني(2008)، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل:التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.
13. حمزاوي جويده(2011)، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغربية و متوسطة في التعاون و الأمن، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة.
14. حروري، سهام(2012)،"الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 05.
15. سلام، أحمد رشاد(2010)، الأخطار الظاهرة و الكامنة للهجرة غير المشروعة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
16. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص دراسات مغربية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
17. شنين محمد المهدي، عصام بن شيخ،"دراسة حول الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء". متوفر على الرابط التالي
<http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post-8316.html>:
18. شبيبي، لخميسي (2010)، الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة(1991-2008)، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة.
19. صايش، عبد المالك(2011)، "مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، العدد 01.
20. صاغور، هشام(2010)، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
21. طشطوش، هايل عبد المولى(2012)، الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

22. عرفة محمد أمين، خديجة(2009)، الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
23. كركوش، فتيحة(2010)، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية"، مجلة دراسات نفسية، جامعة سعد دحلب العدد04.
24. محمد نور عثمان حسن، مبارك ياسر عوض الكريم(2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نابف للعلوم الامنية، الرياض.
25. منصوري رؤوف(2014)، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف2، الجزائر.

26. Rapport de la commission Mondiale de les Migrations Internationales sur : "Les Migrations dans un monde Interconnecté : Nouvelles Perspectives D'action". octobre, 2005.

27. www.alarabiya.net

28. <http://newsing.bbc.co.UK.media/images/4245300/gif/42453786>